مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٥) العدد (٧) ٢٠٢١
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٥) No. (٧) ٢٠٢١

دراسة أثر التسهيلات المصرفية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية

د. طالب احمد*

د. حنان ضاهر**

أحمد خيربك***

(تاريخ الإيداع ١٣ / ٩ / ٢٠٢١. قُبِل للنشر في ٢٢ / ١٢ / ٢٠٢١)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى دراسة أثر التسهيلات المصرفية وفقا لآجالها المختلفة (قصيرة ، متوسطة، طويلة) في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٨ لكافة المصارف العاملة في سورية، حيث أن كل قطاع ائتماني يمثل مقطع وكل من مكونات الناتج المحلي الإجمالي تمثل مقطع مقابل للمقاطع الائتمانية، وبالتالي يهدف البحث إلى الإجابة عن التساؤل: هل تلعب التسهيلات المصرفية وفق آجالها دوراً في الناتج المحلي الإجمالي.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وسنعتمد في هذا البحث على أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية (Panel)حيث تشكل التسهيلات المصرفية حسب القطاع المتغيرات المستقلة بينما الناتج المحلي الإجمالي يشكل المتغير التابع.

وجاء من اهم النتائج: ووجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتسهيلات قصيرة الآجل المقدمة من المصارف السّورية العاملة في الناتج المحلي الإجمالي، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من التسهيلات طويلة الآجل ومتوسطة الآجل المقدمة من المصارف السّورية العاملة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي هناك ضعف كبير في النشاط المصرفي وخاصة في مجال الطويل الآجل ومتوسط الآجل وهو بحاجة إلى إعادة صياغة ومتابعة حثيثة من قبل المصارف في تتبع قنوات صرف التسهيلات بحيث أن تذهب للجانب الإنتاجي سواء السلعي أو الخدمي والابتعاد قدر الإمكان عن الإنفاق المستهلك للتسهيلات لضمان أثر إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: التسهيلات المصرفية حسب الآجل، الناتج المحلي الإجمالي، السلاسل الزمنية المقطعية.

* أستاذ مساعد– قسم الإحصاء والبرمجة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

** أستاذ مساعد– قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

*** طالب دراسات عليا (دكتوراه)– قسم الإحصاء والبرمجة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (5) العدد (7) 2021
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (5) No. (7) 2021

Estimating the Effect of Banking Facilities (credit length) on the Gross Domestic Product Using Panel.

Dr.Taleb Ahmad[*]

Dr.Hanan Daher[**]

Ahmad kherbeek[***]

(Received 13 / 9 / 2021 . Accepted 22 / 12 / 2021)

□ ABSTRACT □

The research aims to study the impact of banking facilities according to their different terms (short, medium, long) on the gross domestic product in Syria, during the time period 2000 - 2018 for all Syrian banks, and therefore the research aims to answer the question: Do banking facilities according to their terms play a role in developing gross domestic product?

The research depends on the descriptive analytical method and the historical method. In this research, we will rely on Panel method, where banking facilities by sector constitute the independent variables, while the gross domestic product constitutes the dependent variable.

The most important results were: there is a positive and statistically significant effect of the short-term facilities provided by Syrian banks on the GDP, and there is no statistically significant effect for each of the long- term and medium-term facilities provided by Syrian banks on the GDP, that mean there is a weakness in long-term and medium-term, and it needs to be reformulated and vigorously followed up by banks in tracking the fields of disbursement of facilities so that they go to the productive side, whether commodity or service, and stay away as much as possible from consumer spending for facilities to ensure a positive impact on the gross domestic product.

Key Words: Banking Facilities By credit length, GDP, Panel.

[*]Associate Professor, Statistics and Programming Department - Faculty of Economy, Tishreen University – Latakia- Syria.

[**]Associate Professor, Banking and Finance Department - Faculty of Economy, Tishreen University – Latakia- Syria

[***] Postgraduate Studies Student (ph-d) - Department of Statistics and Economy, Faculty of Economy, Tishreen University –Latakia- Syria.

- **مقدمة**

إن السياسة المصرفيّة تحدد ألية عمل المصارف، فمنهم من يهدف للربح في المقام الأول ومنهم من لديهم هدف تنموي، إضافة إلى السعي لتطوير إجمالي العائدات ومحاولة خلق عائدات اجتماعية غير الماليّة في المجتمع، وتحاول إدارة المصرف ملاءمة الائتمان عن طريق تعديل نسب الفوائد والشروط الّتي يمنح بها الائتمان بما يناسب أهداف المصرف والعميل، لاسيما ان الإقراض مرتبط بالضمانات ويتم تحديد طبيعة ونوعية الضمان وفقًا لطبيعة التسهيل بالإضافة إلى تعليمات السياسة المصرفية، بناءًا على كميّة وتكلفة الأموال المتاحة للمصارف، في مثل هذه الظروف، قد يتم تحديد شروط معينة تنطبق على شريحة محددة من المقترضين وذلك لحماية المصرف من المخاطر الائتمانية، ويتوقع من السياسات المصرفيّة أن تركز على قطاعات محدّدة مثل قطاع الصناعة الخفيفة والاستثمارات المنتجة، ومنحها تمويل طويل الأجل أو متوسط بنسب اكبر من التسهيلات قصيرة الآجل لدعم رأسمال العامل لديها بنسب فوائد مدعومة مع فترات سماح، وتمنح مصارف التنمية الزراعيّة – الّتي يكون معظمها مدعوماً وممولاً من الحكومة – ائتمانًا بنسب فوائد مدعومة للقطاع الزراعي وتمويلاً قصير الآجل موسميا قد يكون مناسباً لعملها اكثر من التمويل طويل الآجل، وانطلاقا من ذلك تم دراسة أثر التسهيلات حسب الآجل في توليد ناتج محلي إجمالي أي بعبارة أخرى مدى قدرتها في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد ودفع عجلة التنمية واكتشاف أي منها يحقق النفع الاقتصادي الأكبر، وتمت الدراسة على الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٠–٢٠١٨ أي أنها شملت سنوات ما قبل الحرب على سورية وسنوات الحب ومرحلة إعادة الإعمار وهذا ما يعطي أهمية إضافية للبحث.

- **الدراسات السابقة**

١. **دراسة ماجستير** (ضاهر و احمد، ٢٠١٧) **بعنوان : دراسة العلاقة التبادلية بين الائتمان المصرفي الخاص وأداء القطاع الصناعي في سورية.**

هدفت هذه الدراسة إلى القاء الضوء على العلاقة التبادلية بين الائتمان المصرفي الخاص وأداء القطاع الصناعي في سورية، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم جمع البيانات لعينة مكونة من ١١ مصرفا خاص تقليدي، خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠١١ وقد جمعت البيانات من القوائم المالية للمصارف التجارية الخاصة المدروسة بالإضافة إلى نشرات مصرف سورية المركزي وإحصائيات المكتب المركزي للإحصاء وهيئة الاستثمار السورية.

تم استخدام كلا من دالة الائتمان المصرفي ودالة الإنتاج، حيث تتكون دالة الائتمان المصرفي من الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي كمتغير مستقل، ما دالة الإنتاج فتتكون من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي كمتغير تابع والائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي كمتغير مستقل. ولتحليل بيانات الدراسة، فقد تم استخدام أحد نماذج بانل وهو نموذج الانحدار التجميعي لكل من دالة الائتمان ودالة الإنتاج، وقد تم استخراج البيانات باستخدام برنامج stata11 .

ومن حيث النتائج أظهرت ان العلاقة تبادلية بين الائتمان المصرفي الخاص وأداء القطاع الصناعي في سورية، حيث أن كل منهما يؤثر بالآخر، أي كان هناك أثر إيجابي للائتمان المصرفي الخاص في أداء القطاع الصناعي ممثلا بالناتج المحلي الصناعي، إضافة إلى أثر إيجابي للناتج المحلي الصناعي في الائتمان المصرفي الخاص.

٢. **دراسة (العمار و اسماعيل، ٢٠١٧) بعنوان دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية باستخدام نموذج (ARDL).**

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية، وتمّ الاعتماد على بيانات نصف سنويّة من نوع بانل مؤلفة من 10 مصارف خلال الفترة 2015-2009 وتحميل مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي المقترحة من قبل الأدبيات ذات الصلة والتي اعتبر تأثيرها مهماً على مخاطر الائتمان. لتحقيق هدف الدراسة، وتمّ بدايةً اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات المختارة، ومن ثم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفترات الموزّعة وأخيرا تمّ اختبار الأثر المحتمل لمتغيرات الدراسة على مخاطر الائتمان باستخدام نموذج بانل للآثار الثابتة.

تظهر النتائج أنّ متغيرات الاقتصاد الكلي لها دور كبير في تفسير التغيرات الحاصلة في جودة محفظة القروض والتي تسبب ارتفاع نسب الديون غير العاملة في المصارف التجارية السورية، حيث تبين وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم على مخاطر الائتمان، بينما وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي الفعّال على مخاطر الائتمان.

٣. دراسة (Schroeder, 2012) بعنوان: (دور الاستثمارات البنكية في الاقتصاد الألماني)

The Role of Investment Banking for the German Economy

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مساهمات التوظيفات المصرفية في الاقتصاد مع التركيز بشكل خاص على الاقتصاد الألماني، وتم ذلك عن طريق تحليل العلاقة بين القروض والناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا.

وقد ركزت الدراسة على التوظيفات المصرفية حيث أن هذا الجزء من الأعمال المصرفية له علاقة خاصة بتمويل الشركات، فضلاً عن تطوير واستخدام منتجات محددة لدعم احتياجات العملاء من القطاع العام والخاص والمهني، وقد تم تقييم فوائد وتكاليف التوظيفات المصرفية الاستثمارية من منظور أوروبي، ومع ذلك تم التركيز على الاقتصاد الألماني للسماح بتحليل أكثر تفصيلاً لبعض الجوانب، ولأغراض المقارنة تم أخذ بلدان أوروبية أخرى وكذلك الولايات المتحدة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم التعبير عن المتغيرات المستقلة بأنواع التسهيلات المصرفية المقدمة، في حين مثل الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع، وتم استخدم تحليل الانحدار المتعدد ومعاملات الارتباط، كما تم اعتماد المنهج المقارن لاستقراء الفروقات ما بين الدول عينة الدراسة.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: إن للتوظيفات المصرفية أهمية كبيرة في دعم الاقتصاد ورفع معدلات النمو، كما بينت وجود علاقة طردية متينة بين التوظيفات المصرفية والناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى أن التوظيفات المصرفية شكلت عامل إسناد قوي للشركات ومنعها من الفشل مما أكسبها قوة كبيرة في أعمالها إضافة إلى تحسن القيمة السوقية لأوراقها المالية على الصعيد المحلي والعالمي. كما بينت الدراسة أن أثر التوظيفات المصرفية على الاقتصاد يختلف بسبب نهج البلد سواء كان نحو الاستثمار أو الاستهلاك.

التعقيب على الدراسات السابقة: تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة بعدة نقاط فقد هدف كل منها إلى دراسة الائتمان المصرفي ومستوى النمو الاقتصادي من خلال دراسة العلاقة المتبادلة بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي، وقياس قدرة المصارف على دعم التنمية الاقتصادية، وقد اتفقت أيضا من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال إيضاح مفهوم نماذج بانل وطريقة تحليل المؤشرات من خلاله، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث العينة المدروسة حيث شملت هذه الدراسة كافة المصارف العاملة في سورية، بالإضافة إلى أن معظم الدراسات السابقة ركّزت على مساهمة التوظيفات المصرفية المقدمة من هذه المصارف في الاقتصاد بشكل عام أما في

دراستنا سندرس دور التوظيفات المقدمة من كامل القطاع في الناتج المحلي وبالتالي عدم إغفال اي مساهمة مصرفية تتولد في تطوير الناتج المحلي الإجمالي.

- **مشكلة البحث:**

يهدف القطاع المصرفي من خلال توظيف أمواله إلى تحقيق متطلبات القطاعات الاقتصادية من ناحية التمويل، ولكن هذا التمويل قد يواجه تحديات كبيرة من عدة جوانب منها ما هو متعلق بالاعتبارات المصرفية، ومنها ما هو متعلق بمتطلبات رفع حجم الناتج المحلي، وبذلك من الممكن أن يكون غير متوافق مع خطط تنميتها أو نسبة مساهمته في دعم مقوماتها ورفع معدلات نجاحها ضعيفا، وذلك قد يعود إلى أن هذا التمويل هو غير كاف أو غير متوافق مع زمن نجاح المشروع وخاصة في ظل وجود آزمة اقتصادية، وبالتالي عدم تحقيق أثر فعال في رفع معدل تطور الناتج المحلي، وبذلك يصبح دور المصارف أو القطاع المصرفي ضعيفاً في تعظيم الناتج المحلي، فانطلقنا في هذا البحث لقياس مدى أثر القطاع المصرفي السوري المتمثل بالتسهيلات الممنوحة ومساهمته في خلق الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨، ويمكن مما تقدم التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

- **هل تسهم التسهيلات المصرفية على اختلاف آجالها في الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية في سورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨؟**، ويتفرع عنها التساؤلات التالية:
  - هل تسهم التسهيلات المصرفية قصيرة الآجل في الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية في سورية؟
  - هل تسهم التسهيلات المصرفية متوسطة الآجل في الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية في سورية؟
  - هل تسهم التسهيلات المصرفية طويلة الآجل في الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية في سورية؟

- **أهمية وأهداف البحث:**

تأتي أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على أشكال التسهيلات المصرفية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية وفق آجالها، إضافة إلى شرح مفهوم السلاسل المقطعية (Panel) كأحد أساليب النماذج القياسية عن طريق توضيح آلية صياغته، إضافة إلى دراسة مساهمة توظيفات الأموال في المصارف السورية في الناتج المحلي الإجمالي، والبحث عما إذا كان يؤدي دوره في تعظيم الناتج المحلي بشكل فعال وكاف، والتعبير عنها بنماذج الانحدار الناتجة عن أسلوب السلاسل المقطعية (Panel) ، وذلك للوصول إلى تحديد مدى أثر التسهيلات المصرفية حسب الآجل في الناتج المحلي الإجمالي وتحليلها، **ومن ذلك يهدف البحث إلى:**

١) دراسة أشكال التسهيلات المصرفية وتوزعها وفق الآجل، وإيضاح مفهوم السلاسل المقطعية.

٢) دراسة أثر التسهيلات المصرفية وفق الآجل في الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

- **منهجية البحث:**

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، واستناداً إلى أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية (Panel) وتم اعتماد حجم التسهيلات القطاعية بحيث يعتبر كل مقطع بيانات عبارة عن قطاع ائتماني ويقابله الناتج المحلي للقطاع المتناسب معه، وبذلك نكون قد حصلنا على مؤشرات الدراسة مقسمة إلى القطاعات الائتمانية والاقتصادية الرئيسية، وذلك لهدف قياس أثر التسهيلات المصرفية حسب الآجل في الناتج المحلي الإجمالي وفق البيانات الثانوية في المجموعات الإحصائية والقوائم المالية للمصارف.

- **متغيرات البحث:**

- المتغيرات المستقلة: التسهيلات المصرفية وفق الآجل : طويلة الآجل، متوسطة الآجل، قصيرة الآجل، مقسمة إلى مقاطع (الزراعي، الصناعي، العقاري، التجاري، الخدمي).
- المتغير التابعة: الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات (الزراعي، الصناعي، العقاري، التجاري، الخدمي). مقسم إلى مقاطع.
- المتغير الوهمي : وجود الحرب السورية (٠ خارج الآزمة، ١ خلال فترة الآزمة)

- **فرضية البحث:**

يمكننا وضع الفرضية الرئيسية الآتية:

- لا يوجد أثر للتسهيلات المصرفية طويلة الآجل LONG_TERM في الناتج المحلي الإجمالي في سورية.
- لا يوجد أثر للتسهيلات المصرفية متوسطة الآجل MEDIUM_TERM في الناتج المحلي الإجمالي في سورية
- لا يوجد أثر للتسهيلات المصرفية قصيرة الآجل SHORT_TERM في الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

- **فترة البحث ومصادر البيانات**

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٨، وقد تم الحصول على البيانات الثانوية اللازمة لأغراض الدراسة من المجموعات الإحصائية السورية، والقوائم المالية لكافة المصارف العاملة في سورية كاملة.

- **الاطار النظري للبحث:**

أولا: أشكال التوظيفات المصرفية.

مرت المصارف بمراحل مختلفة من الاهتمام بالتوظيفات وأنواعها والعمل على مختلف هذه الأنواع. حيث أولت المصارف اهتماماً كبيراً لتوظيف أموالها وجذب منشآت الأعمال ذات الطابع التشغيلي (الهندي، ٢٠١١)

كما كانت توجه تركيزها على التوظيفات التي تحقق فائدة مرتفعة وتتجنب التوظيفات التي يكون فيها معدل الفائدة قريب من معدل الفائدة المدينة، وتتجنب تحويل أصحاب الودائع ودائعهم الجارية إلى ودائع لأجل، ثم تغيرت الظروف الخاصة بالعمل المصرفي الناجمة عن انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق الأمر الذي دفع المودعين إلى سحب ودائعهم والبحث عن مجالات استثمارية أخرى، مما أدى إلى انخفاض الودائع الأمر الذي نبه المصارف إلى ضرورة السعي لتنمية مختلف أنواع الودائع، وإدراكها لأهمية التعامل مع هذه الأنواع لما لها من مميزات تفيد المصارف.(سماح، ٢٠٠٥)

وتقسم التوظيفات المصرفية إلى تسهيلات ائتمانية مباشرة وتسهيلات ائتمانية غير مباشرة، والتي تختلف باختلاف تأثيرها ومخاطرها على المصارف، وفيما يلي سنستعرض بشيء من التفصيل لهذين النوعين من التسهيلات.

١-التسهيلات الائتمانية المباشرة :

تتنوع التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى: القروض وتمنح للأفراد بمختلف الاختصاصات والأشخاص الاعتباريين، حسابات الجاري المدين وحسم السندات وهما تسهيلات تمنح إلى التجار الأفراد والأشخاص اعتباريين.

- **محفظة القروض:** تعتبر القروض المصرفية من التمويلات متوسطة الآجل وطويلة الآجل بشكل عام، وهي من اهم أوجه استثمار الموارد المالية في المصرف وهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من إيرادات المصرف، وتقوم المصارف بتقديم مجموعة من القروض تختلف من ناحية الخصائص وهذا ما يطلق عليه محفظة القروض المصرفية المقدمة وذلك بغية تلبية الطلبات المختلفة للعملاء فمنهم الأفراد الطبيعيين والتجار والشركات وغيرها ، وتطوير المحافظ هو امر في غاية الأهمية لأنه يهدف إلى مرونة محفظة القروض وتلائمها مع الحاجات المتجددة للعملاء، وهذا التطوير للمحافظ يشمل مجموعة من التحليلات الداعمة لإدارة محافظ معينة خارج نطاق العمل (أي التكتيك والاستراتيجية) (Tom Cronje، ٢٠١٤).
- **الحساب الجاري المدين (Overdraft):** وهو عبارة عن خدمة مصرفية قصيرة الآجل تقدمها المصارف التجارية ضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة لأصحاب السجل التجاري سواء أفراد أو شركات (يقوم بعمل تجاري) وتتجدد بشكل دوري في حال رغبة كل من العميل والمصرف، بموجبه يضع المصرف ائتمان نقدي بشكل تسهيلات في حساب العميل وتحت تصرفه، بحيث يُسمح له بالسحب منه ضمن حدٍ معين، حيث يكون رصيد الحساب مديناً إلى حد معين وذلك ضمن فترة الائتمان، وتحسب الفائدة على المبالغ المستعملة فقط من قبل العميل، لكن خطورة هذا الحساب تتمثل في عدم القدرة على رقابة السحوبات بدقة، ومعرفة أين تُصرف هذه المبالغ، لذلك تقوم المصارف التجارية بدراسة حركة الحساب ومتابعتها دائماً ومعرفة مدى تطبيق العميل للشروط الخاصة بالمصرف مانح التسهيل، وحالياً ضمن الوضع الراهن وما تمر به المصارف التجارية في سوريا بخصوص هذا النوع من التسهيل، فقد أصدر المصرف المركزي سنة ٢٠١٧ القرار رقم ٢٨ يتضمن مجموعة من الشروط الهامة بخصوص ضوابط منح وتجديد هذا النوع من التسهيل، بهدف حماية مصلحة الاقتصاد الوطني وأن تتم المتابعة المنظمة لوضعه (قرارات مصرف سورية المركزي، ٢٠١٧).
- **خصم الأوراق التجارية** : تعتبر عملية خصم الكمبيالات أو الأوراق التجارية من قبل المصارف شكل من أشكال الائتمان المصرفي القصير الأجل، ويشاع استخدام هذا النوع من الائتمان المصرفي نظراً لشيوع استخدام الأوراق التجارية في المعاملات التجارية، لتنظيم علاقات البيع الآجل فيما بين التجار، وتنشيط المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، لهذا تحرص المصارف على توفير الأوراق التجارية التي تتوفر فيها الملاءة المالية للعميل صاحب السند وتتوفر على شروط إعادة الخصم لدى المصرف المركزي، وفي تاريخ الاستحقاق يقوم المصرف بتحصيل قيمتها من قبل المدين، نيابة عن عميله مع احتفاظه بحق الرجوع على الخاصم والمُظهر في حالة عدم قيام المدين بتسديد قيمتها، وإن كانت هذه العملية تحقق مصالح للمصرف من خلال إعادة خصمها، أو بيعها لمصرف آخر محققة بذلك درجة عالية من السيولة، وبالتالي هذه العملية تحقق للمصرف المزايا التالية (كنعان، ٢٠١٥، صفحة ٢٠٥)

١- الحصول على الأرباح المرتفعة مقارنة بالقروض.
٢- الحصول على السيولة في أوقات الأزمة لأنه يمكن للمصرف خصمها لدى المصرف المركزي.
٣- توظيف الودائع تحت الطلب في هذه العمليات.
٤- إمكانية بيعها في سوق النقد في حال اضطر المصرف للأموال.
٥- إن هذه المزايا تزيد من ربحية المصرف ومن استثمار أمواله بالكامل.

٢-التسهيلات المصرفية غير مباشرة (Indirect Facilities) :

وهي التسهيلات التي تقدمها المصارف التجارية إلى العملاء بشكل ضمانات قصيرة الآجل، بحيث لا يترتب على المصارف أية التزامات أو أية مبالغ تسلم للعملاء عند المنح إلا في حال نكول العملاء مع المصارف. بحيث تتعدد أنواع التسهيلات المصرفية غير المباشرة كمايلي:

- **الكفالات المصرفية :** تعتبر الكفالات المصرفية نظاماً قانونياً متميزاً عن الكفالة الشخصية، وقد ابتكرها العرف المصرفي لتلبية حاجة عملاء المصرف في التأمينات النقدية المطلوبة منهم، وهي نوع من أنواع التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، التي تعتبر التزاماً عرضياً للمصرف الذي قام بإصدارها، وهي تعهد خطي يصدره المصرف بناءً على شخص طبيعي أو اعتباري، يتعهد فيه بدفع مبلغ معين لصالح المستفيد من الكفالة في حالة توفر شروط منصوص عليها في عقد الكفالة ومطالبة الجهة المستفيدة بقيمة الكفالة خلال مدة سريانها، بحيث إنها لا تتحول إلى التزام فعلي إلا إذا تخلف العميل عن الوفاء بالتزاماته التي صدرت من أجلها، بحيث تظهر ضمن حساباته الختامية (الباقوني، ٢٠٠٦).

وفي المشاريع التي يكون فيها طرفان ملزمين بأداء واجبات معينة لإنجاز معاملة أو مشروع بنجاح، يثبت الطرفان في كثير من الأحيان مصداقيتهما وصحتهم المالية بإصدار ضمانات مصرفية للشريك الآخر. وعندما يفشل أحد الطرفين، يمكن للطرف الآخر الاحتجاج بالضمان المصرفي عن طريق تقديم مطالبة للمصرف والحصول على المبلغ المضمون، وتبقى ضمانات المصارف حماية لكلا الطرفين المعنيين.

– **الاعتمادات المستندية (Letter Of Credit):** تعتبر الاعتمادات المستندية من أهم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف التجارية لعملائها في مجال الاستيراد والتصدير، وتعتبر أداة هامة لتمويل المعاملات التجارية الدولية وتسويتها، تتمتع بقبول واسع في المجتمع التجاري لأنها تعتبر ذات مخاطر مالية منخفضة، حيث تخضع خطابات الاعتماد لقواعد محددة تم تدوينها، وصدرت توصية لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي عام ١٩٧٥ واعتمادها كأساس التعامل لتسهيل عمليات المبادلات التجارية الدولية، وفي تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية التنقيح الجديد لهذه القواعد، والجمارك الموحدة للمحكمة الجنائية الدولية ومن ثم ممارسة الاعتمادات المستندية لعام ٢٠٠٧. (الباقوني، ٢٠٠٦).

حيث إن الاعتمادات المستندية هي الأدوات المالية الصادرة عن المصارف التجارية تلتزم من خلالها وبناء على تعليمات عملائها بالدفع للمصدر نيابة عن المشتري إذا تم الوفاء بالشروط المحددة عند استلام مستندات الشحن أو قبول كمبيالات مستنديه مرتبطة بهذه الاعتمادات. ويحتاج المصرف المركزي إلى مستورد ومصدر، مع مصرف إصدار ومصرف مؤكد (أو تقديم المشورة) على التوالي. ويمثل الممولون وجدارتهم المالية أهمية حاسمة لهذا النوع من التمويل التجاري: وهو ما يسمى تعزيز الائتمان – يحل المصرف المصدر والمؤكد محل ضمان الدفع من المستورد والمصدر. في هذا القسم، وفي معظم الحالات، يُعتبر المستورد كمشتري والمصدر هو البائع.

ثانياً: الدراسة الوصفية للتسهيلات المصرفية في سورية:

- القروض بضمانة عينية: تعتبر هذه الخدمة في المرتبة الثانية من ناحية اعتماد المصارف على منحها لما تتمتع بجانب كبير من الأمان بسبب الضمانة العقارية المتلقة بقيمة المنح وقد شكلت قيمة مساهمتها في إجمالي التسهيلات ما يقارب ٣٨% كمتوسط خلال الفترة المدروسة، وقد بلغ المتوسط لها خلال الفترة 209,428.74 ألف ليرة سورية بانحراف معياري قدره105,812.40 ، وتدل قيمة معامل الاختلاف على تغير في قيم التسهيل خلال السلسلة الزمنية

ونلاحظ اختلاف القيم ما بين بداية السلسلة مقارنة مع نهاية السلسة الذي شكل فوارق في السلسلة، وبشكل عام فنمو القروض بضمانة عينية كان متضاعفاً حتى نهاية عام ٢٠١٦ ومن ثم انخفض بشكل بسيط في عامي ٢٠١٧ – ٢٠١٨،

- القروض بضمانة شخصية والسحب على المكشوف: تعتبر هذه الخدمة في المرتبة الأولى من ناحية اعتماد المصارف على منحها لما تتمتع بجانب كبير من الجاذبية للعملاء وتنوعها بما يتناسب مع رغبات العملاء وذلك بسبب سهولة إجراءاتها المتلقة بكيفية المنح وقد شكلت قيمة مساهمتها في إجمالي التسهيلات ما يقارب ٤٨% كمتوسط خلال الفترة المدروسة، وقد بلغ المتوسط لها خلال الفترة 287,730.04 ألف ليرة سورية بانحراف معياري قدره175,319.50 ، وتدل قيمة معامل الاختلاف على تغير في قيم التسهيل خلال السلسلة الزمنية ونلاحظ اختلاف القيم ما بين بداية السلسلة مقارنة مع نهاية السلسة الذي شكل فوارق في السلسلة، وبشكل عام فنمو القروض بضمانة شخصية والسحب على المكشوف أو ما يمكن تسميته بالتسهيلات قصيرة ومتوسطة الآجل كان متضاعفاً حتى نهاية عام ٢٠١٦ ومن ثم انخفض بشكل بسيط عامي ٢٠١٧ – ٢٠١٨.
- السندات: تعتبر هذه الخدمة ضعيفة نسبياً بسبب ضعف التعامل بالأوراق التجارية بين التجار وهناك تعامل نقدي مباشر ويظهر ذلك من خلال النسبة المساهمة الضعيفة في إجمالي حجم الأعمال المصرفية حيث يعتمد القطاع المصرفي على القروض بشكل أساسي كما سنرى لاحقا، حيث بلغ المتوسط خلال الفترة 23,518.83ألف ليرة سورية بانحراف معياري قدره 13,663.13، وتدل قيمة معامل الاختلاف على تغير في قيم التسهيل خلال السلسلة الزمنية ونلاحظ اختلاف القيم ما بين بداية السلسلة مقارنة مع منتصف السلسة ونهايتها الذي شكل فوارق في السلسلة، وبشكل عام فنمو السندات كان متضاعفاً حتى نهاية عام ٢٠١٦.
- التسهيلات خارج الميزانية: تعتبر هذه الخدمة في المرتبة الأخيرة من ناحية اعتماد المصارف على منحها لما تتمتع بجانب كبير من المخاطرة وخاصة في ظل الأزمات إذ ان منح الضمان في ظل العقوبات قد يشكل عبء كبير على المصارف مما أطرت المصارف إلى إيقاف التعامل بها لفترات محددة وقد شكلت قيمة مساهمتها في إجمالي التسهيلات ما يقارب ١١% كمتوسط خلال الفترة المدروسة، وقد بلغ المتوسط لها خلال الفترة 69,167.91 ألف ليرة سورية بانحراف معياري 53,075.47 ، وتدل قيمة معامل الاختلاف على تغير في قيم التسهيل خلال السلسلة الزمنية ونلاحظ اختلاف القيم ما بين بداية السلسلة مقارنة مع نهايتها الذي شكل فوارق في السلسلة، وبشكل عام فنمو التسهيلات خارج الميزانية أو ما يمكن تسميته بالتسهيلات غير المباشرة كان متضاعفاً بسبب تغير أسعار الصرف وليس بسبب حجم الأعمال وذلك منطبق على طول السلسلة الزمنية.

ثالثاً: النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

لقياس العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة تم اتباع أساليب التقدير الخاصة بنماذج panel، حيث يتم التمييز بين ثلاثة نماذج رئيسية وهي نموذج الانحدار التجميعي، والتأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، وهي كما يلي:

١- نموذج الانحدار المجمع Pooled Regression Model (PRM):

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات panel، حيث تكون فيه معاملات الانحدار المقدرة ثابته لجميع الفترات الزمنية، ويفترض في هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين وحدات عينة الدراسة، بالإضافة إلى أن القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر، ويفترض أيضاً عدم الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ

العشوائي، كما يفترض في هذا النموذج أنه يفي بكل الافتراضات المعيارية لنموذج الانحدار الخطي وبالتالي فإن النموذج يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لذلك يُطلق عليه اسم Pooled Least Squares (PLS) (البطران، ٢٠١٣).

٢- نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model (FEM):

عندما توجد فروق واضحة وعدم تجانس بين الوحدات مثل أسلوب الإدارة أو الموقع ...، فإن القيم المقدرة لمعاملات انحدار نموذج الانحدار المجمع (PRM) الناتجة عن استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS ستكون متحيزة، ولعلاج هذه المشكلة توجد عدة بدائل في الاقتصاد القياسي، منها الأخذ بالاعتبار الاختلافات وعدم التجانس بين الوحدات من خلال استخدام المتغيرات الوهمية لكل وحدة من هذه الوحدات عبر الزمن بعدد (I−1) لتمثيل المجموعات المقطعية وعدد (T−1) لتمثيل السنوات، لكي يعكس الآثار الثابتة للوحدات ككل في هذه الفترة الزمنية في نموذج الآثار الثابتة (FEM) لذلك يدعى باسم نموذج المربعات الصغرى المشتمل على متغيرات وهمية Least Squares Dummy Variables (LSDV)، ويفترض هذا النموذج أن لكل وحدة من وحدات البيانات المقطعية له ثابت خاص به، وبهذه الطريقة يمكننا مراعاة عدم التجانس بين الوحدات، كما يفترض أن الأخطاء العشوائية لها نفس التوزيع ومستقلة فيما بينها.

حيث يفترض عدم حدوث تغير في هذه المتغيرات على الأقل خلال الفترة الزمنية للدارسة، وقد تؤثر هذه المتغيرات بطريقة مباشرة على المتغير التابع أو بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على المتغيرات المستقلة في هذا النموذج (الشوربجي، ٢٠١١)، (البطران، ٢٠١٣).

٣- نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model (REM):

يتم التعامل في نموذج الآثار العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات وهمية عشوائية مستقلة بوسط يساوي الصفر وتباين محدد، وتُضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية، أي أن حد الخطأ لا يتبع التوزيع الطبيعي وإنما هو عشوائي، وبالتالي يصبح الثابت في هذا النموذج عشوائياً، وتقوم فكرة نموذج التأثيرات العشوائية على معاملة الحد الثابت في النموذج كمتغير عشوائي بمعدل مقداره μ (الجمّال، ٢٠١٢)

ويحتوي النموذج على مركبتين للخطأ العشوائي هما $\varepsilon_{i,t}, \upsilon_{\mathrm{i}}$ حيث $W_{i,t}$ الخطأ المركب الذي يساوي حاصل جمع مكونات الخطأ العشوائي، لذلك يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحياناً بنموذج مكونات الخطأ Error Components Model، ولهذا النموذج خواص رياضية تتمثل في مساواة متوسطات مكونات الخطأ للصفر، وثبات تباينها، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية،

ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة حيث تفشل طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج وتعطي مقدرات غير كفؤة (الجمّال،٢٠١٢).

- **أساليب اختيار النموذج الملائم لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية:**

من خلال العرض المنهجي السابق لنماذج Panel Data، تبين وجود ثلاثة نماذج انحدار يمكن تقديرها، وبناء عليه يمكن للباحث تقدير النماذج الثلاثة ولكن الأهم من ذلك هو تحديد النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة، ولتحديد النموذج الأكثر ملائمة تجرى اختبارات إحصائية تشخيصية على ثلاثة مراحل:

١- اختبار F المقيد للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة:

وتصاغ الفرضيات على الشكل التالي (صبّاح، ٢٠٠٨):

- ❖ H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب.
- ❖ H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

بعد حساب قيمة F المحسوبة تتم مقارنتها مع قيمة F الجدولية فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر أو مساوية لقيمة F الجدولية، عندها يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، عدا عن ذلك يكون نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب.

٢- اختبار مضاعف لاغرانج للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية:

تتم عملية المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، ويعتمد هذا الاختيار على بواقي تقدير طريقة المربعات الصغرى (OLS) (بدراوي، ٢٠١٥)، وتصاغ فرضيات الاختبار على الشكل التالي:

- ❖ H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.
- ❖ H_1: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

ويكون نموذج التأثيرات العشوائية أكثر ملائمة من نموذج الانحدار التجميعي إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أقل أو تساوي 0.05، بينما إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 0.05 فإن نموذج الانحدار التجميعي سيكون هو الأكثر ملائمة (الشوربجي، ٢٠١١).

٣- اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية:

يتم تطبيق المرحلة الثالثة للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار **Hausman**، وتكون الفرضيتين الشكل التالي (بدراوي، ٢٠١٥):

- ❖ H_0: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.
- ❖ H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

ثالثا: النتائج والمناقشة:

يمكننا اختبار الفرضيات عن طريق اختيار نموذج الانحدار الأكثر تناسبا معها من خلال اختبارات المقارنة بعد التحقق من الاختبارات الإحصائية الدالة على سلامة متغيرات الدراسة الداخلة في النموذج وفي المرحلة الأخيرة التحقق من سلامة النموذج المستخرج وبناءه، ويتم التحقق من صحة الفرضيات الثلاثة من خلال الشروط التالية:

١ – اختبارات السلاسل الزمنية المقطعية:

– **اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج:** تم اختبار استقرار السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة Unit Root والتأكد من مدى استقرار كل متغير على حدى عن طريق تطبيق اختبار ADF - Fisher Chi-square، يبين الجدول التالي نتائج اختبار استقراريه متغيرات النموذج:

الجدول (١): دراسة استقراريه متغيرات نموذج التسهيلات وفق الآجل

متغيرات النموذج	نوع المتغير	Statistic	Level Prob.**	1st– Prob.**
الناتج المحلي الإجمالي	تابع	20.7628	0.9969	0.0228
التسهيلات طويلة الآجل	مستقل	49.0174	0.2219	0.0000
التسهيلات متوسطة الآجل	مستقل	41.2999	0.8224	0.0000
التسهيلات قصيرة الآجل	مستقل	312.023	0.2113	0.0000

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E–Views10

الملاحظ من النتائج السابقة إلى عدم وجود جذر الوحدة لكل من متغيرات الدراسة عند المستوى الأول من الفروق وبالتالي هي مستقرة يمكن اعتمادها بالنموذج.

– **مصفوفة الارتباط:** تستخدم مصفوفة الارتباط لإظهار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وبين المتغيرات المستقلة فيما بينها من جهة أخرى للتأكد من عدم وجود ارتباط قوي بينها، وفي ما يلي مصفوفات الارتباط

الجدول (٢): مصفوفة الارتباط لمتغيرات نموذج التسهيلات حسب الآجل

Probability	GDP	LONG_TERM	MEDIUM_TERM	SHORT_TERM
GDP	1.000000			

LONG_TERM	0.122034	1.000000		
	0.2388	-----		
MEDIUM_TERM	0.195182	0.807930	1.000000	
	0.0580	0.0000	-----	
SHORT_TERM	0.432708	0.582739	0.850836	1.000000
	0.0000	0.0000	0.0000	-----

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E–Views10

نلاحظ من الجدول السابق انه لا يوجد أي من المتغيرات ذات ارتباط تام أو فوق قيمة ٩٠% وهذا دليل على استقلالية المتغيرات وعدم ارتباطها ببعضها بشكل قوي جداً، ومن ذلك يمكن إدخال جميع هذه المتغيرات في نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، وهكذا يكون قد تحقق الشرط الثاني من شروط بانل.

- **التكامل المشترك :**

يقيس هذا الاختبار ما مدى إمكانية أن تنمو هذه المتغيرات بنفس الاتجاه على المدى الطويل، أي إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الآجل، ويمكننا التحقق من ذلك من إجراء اختبار علاقات التكامل المشترك بين هذه المتغيرات باستخدام اختبار فيشر الذي يقدم لنا خمسة اختبارات بحيث أننا نهمل الاختبار الأول والخامس ونقارن ما بين الاختبار الثاني والثالث والرابع، ويظهر الجدول التالي هذه الاختبارات.

الجدول (٣) نتائج اختبار Fisher للتكامل المشترك بين المتغيرات

Prob.	Fisher Stat.* (from max-eigen test)	Prob.	Fisher Stat.* (from trace test)	Hypothesized No. of CE(s)	
0.000	102.900	0.000	155.2	None	
0.000	61.770	0.000	94.14	At most 1	
0.000	29.910	0.000	41.12	At most 2	2
0.008	17.380	0.004	19.04	At most 3	
0.209	8.413	0.209	8.413	At most 4	
0.000	102.800	0.000	151.5	None	
0.000	49.800	0.000	82.4	At most 1	
0.000	32.090	0.000	42.07	At most 2	3
0.009	17.110	0.008	17.52	At most 3	
0.273	7.547	0.273	7.547	At most 4	
0.000	38.230	0.000	38.23	None	
0.000	152.200	0.000	136.8	At most 1	
0.000	44.880	0.000	75.5	At most 2	4
0.000	32.050	0.000	37.66	At most 3	
0.053	12.440	0.053	12.44	At most 4	

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views10

تظهر القيم الاحتمالية لمعظم الاختبارات بأن قيمتها هي أقل من قيمة ٠.٠٥ وبالتالي هناك تطابق في اتخاذ القرار ويمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

ومن ما سبق نستنتج ان جميع الشروط هي محققة ويمكننا إدخال كافة المتغيرات في الدراسة.

٢- نماذج انحدار التأثيرات والمفاضلة بينها:

تزودنا نماذج بانل بثلاث نماذج انحدار وهي نموذج انحدار التأثيرات المجمعة والثابتة والعشوائية ويتم المقارنة فيما بينها ليتم اتخاذ القرار في اعتماد افضلها من ناحية تمثيل البيانات، وهي كما يلي:

- **نموذج انحدار التأثيرات المجمعة :** والنتائج لنموذج انحدار التأثيرات المجمعة في الجدول (٤):

الجدول (4): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات المجمعة لنموذج التسهيلات وفق الآجل

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2447	-1.171477	3.474972	-4.070849	LONG_TERM
0.0574	-1.926188	1.865525	-3.593352	MEDUM_TERM
0.0000	4.443269	2.537478	11.27470	SHORT_TERM
0.0000	5.164282	203026.6	1048487.	CRISIS
0.0000	4.758381	113649.8	540788.9	C
1002267.	Mean dependent var		0.480456	R-squared
1012335.	S.D. dependent var		0.456007	Adjusted R-squared
29.93855	Akaike info criterion		746656.8	S.E. of regression
30.07743	Schwarz criterion		4.74E+13	Sum squared resid
29.99456	Hannan-Quinn criter.		-1342.235	Log likelihood
0.381105	Durbin-Watson stat		19.65125	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views١٠

نستنتج من الجدول السابق بأن النموذج دال إحصائيا بعد مقارنة قيمة sig لاختبار Prob(F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة ٠.٠٥، حيث ان قيمة sig أصغر من قيمة مستوى الدلالة، ونستنتج بان جميع المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية ما عدا التسهيلات طويلة الآجل، وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بانه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات حسب الآجل في الناتج المحلي الإجمالي بقوة تفسيرية ٤٨.٠٥% حسب نموذج التأثيرات المجمعة.

- نموذج انحدار التأثيرات الثابتة :

نبين النتائج التي تم الحصول عليها لنموذج انحدار التأثيرات الثابتة في الجدول (٥):

الجدول (٥): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات الثابتة لنموذج التسهيلات وفق الآجل

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1657	-1.398717	3.392655	-4.745364	LONG_TERM
0.2491	-1.160880	1.570198	-1.822812	MEDUM_TERM
0.0000	5.319257	2.164581	11.51396	SHORT_TERM
0.0000	5.875319	157554.3	925682.1	CRISIS
0.0000	5.138485	87334.29	448765.9	C
1002267.	Mean dependent var		0.723256	R-squared
1012335.	S.D. dependent var		0.695923	Adjusted R-squared
29.39758	Akaike info criterion		558233.8	S.E. of regression
29.64756	Schwarz criterion		2.52E+13	Sum squared resid
29.49839	Hannan-Quinn criter.		-1313.891	Log likelihood
0.654022	Durbin-Watson stat		26.46113	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views10

نستنتج من الجدول السابق بأن النموذج دال إحصائيا بعد مقارنة قيمة sig لاختبار Prob(F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة ٠.٠٥، حيث ان قيمة sig أصغر من قيمة مستوى الدلالة، ونستنتج بان جميع المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية ما عدا التسهيلات طويلة الآجل والمتوسطة، وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بانه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات حسب الآجل في الناتج المحلي الإجمالي بقوة تفسيرية ٧٢.٣٣% حسب نموذج التأثيرات الثابتة.

- نموذج انحدار التأثيرات العشوائية :

نبين النتائج التي تم الحصول عليها لنموذج انحدار التأثيرات العشوائية، في الجدول (٦):

الجدول (٦): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات العشوائية لنموذج التسهيلات وفق الآجل

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1644	-1.402570	2.809518	-3.940546	LONG_TERM
0.0339	-2.155676	1.452770	-3.131700	MEDUM_TERM
0.0000	5.799683	1.971500	11.43408	SHORT_TERM
0.0000	6.499456	153399.3	997012.0	CRISIS
0.0000	5.011242	101114.8	506710.7	C
741119.0	Mean dependent var		0.517473	R-squared
940371.9	S.D. dependent var		0.494766	Adjusted R-squared
3.80E+13	Sum squared resid		668414.9	S.E. of regression
			22.78896	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views١٠

نستنتج من الجدول السابق بأن النموذج دال إحصائيا بعد مقارنة قيمة sig لاختبار Prob(F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة ٠.٠٥، حيث ان قيمة sig أصغر من قيمة مستوى الدلالة، ونستنتج بان جميع المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية ما عدا التسهيلات طويلة الآجل، وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بانه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات حسب الآجل في الناتج المحلي الإجمالي بقوة تفسيرية ٥١.٧٥% حسب نموذج التأثيرات العشوائية.

٣- مرحلة المفاضلة بين النماذج:

ستتم المفاضلة بين النماذج الثلاث السابقة بواسطة اختبار F واختبار Hasuman، وهي على الشكل التالي:

- **اختبار F:** تتم المفاضلة بين نموذج انحدار التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات المجمعة، يظهر الجدول التالي اختبار فيشير، وهوكما يلي:

الجدول (٧): اختبار F لنموذج التسهيلات حسب الآجل

Prob.	d.f.	Statistic	Effects Test
0.0000	(4,81)	17.766206	Cross-section F
0.0000	4	56.687198	Cross-section Chi-square

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views10

بعد مقارنة قيمة sig لاختبار Prob (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة ٠.٠٥، حيث ان قيمة sig اصغر من قيمة مستوى الدلالة، وبذلك نقبل الفرضية البديلة القائلة بان نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة للبيانات.

- **اختبار Hasuman:** تتم المفاضلة بين نموذج انحدار التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية من خلال اختبار Hasuman حيث تكون:

الجدول (٨): اختبار Hasuman لنموذج التسهيلات وفق الآجل

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.0000	4	39.864971	Cross-section random

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views10

بعد مقارنة قيمة sig لاختبار Prob (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة ٠.٠٥، حيث ان قيمة sig اصغر من قيمة مستوى الدلالة، وبذلك نقبل الفرضية البديلة القائلة بان نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة للبيانات.

نستنتج مما سبق ان نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة للبيانات.

٤- التحقق من صحة نموذج التأثيرات الثابتة:

يظهر اختبار Q-STAT إمكانية وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج، ويتيح هذا الاختبار معرفة درجة التأخير الزمني للبواقي التي تعطي افضل نتيجة لمستوى ارتباط ذاتي، وتأخذ فرضية هذا الاختبار الشكل التالي :

- **فرضية العدم:** لا يوجد ارتباط ذاتي لبواقي النموذج.
- **الفرضية البديلة:** يوجد ارتباط ذاتي لبواقي النموذج.

الجدول (٩): اختبار Q-Stat لنموذج التسهيلات إلى الودائع

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.093	-0.093	0.7661	0.381
		2	0.135	0.128	2.3982	0.301
		3	-0.042	-0.020	2.5578	0.465
		4	-0.081	-0.106	3.1513	0.533
		5	0.116	0.114	4.4054	0.493
		6	-0.149	-0.113	6.4874	0.371
		7	0.051	-0.005	6.7323	0.457
		8	-0.130	-0.094	8.3541	0.400
		9	-0.000	-0.014	8.3541	0.499
		10	0.021	0.018	8.3966	0.590
		11	-0.003	0.025	8.3973	0.677
		12	0.008	-0.037	8.4037	0.753

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views10

ومن خلال مقارنة قيمة Prob مع مستوى الدلالة ٠.٠٥ نقبل الفرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي وذلك عند المستوى الأول وهذا يدل بانه لا يوجد داعي للقيام بالتأخير الزمني للنموذج أو متغيراته.

٥- بناء النماذج:

يظهر من الجدول (٥) نموذج التأثيرات الثابتة ان قيمة معامل التحديد تبلغ ٠.٧٢٣٢٥ أي انه حوالي ٧٢.٣٣% من تغير الناتج المحلي الإجمالي هو بسبب التغير في التسهيلات الائتماني حسب الآجل، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدلة ٠.٦٩٥٩ وتعتبر هذه القيمة هي أدق من السابقة وبالتالي فان النموذج يفسر ما يقارب ٦٩.٥٩% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي أما باقي القيمة فهي عائدة لعوامل أخرى قد تكون الحالة الاقتصادية مثل التضخم أو فرض العقوبات أو انخفاض القدرة الإنتاجية ويقدر تأثير هذه العوامل بما يقارب ٣٠.٤١%، وفيما يلي دراسة أثر كل من المتغيرات المستقلة في الناتج المحلي الإجمالي:

- بالنسبة للتسهيلات طويلة الآجل: نجد أن قيمة sig تساوي ٠.١٦٥٧ وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود أثر جوهري للتسهيلات طويلة الآجل في الناتج المحلي الإجمالي.
- بالنسبة للتسهيلات متوسطة الآجل: نجد أن قيمة sig تساوي ٠.٢٤٩١ وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود أثر جوهري للتسهيلات متوسطة الآجل في الناتج المحلي الإجمالي.

- بالنسبة للتسهيلات قصيرة الآجل: نجد أن قيمة sig تساوي ٠.٠٠٠ وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة ٠.٠٥، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود أثر جوهري للتسهيلات قصيرة الآجل في الناتج المحلي الإجمالي.

- **صيغة نموذج الانحدار**: بعد أن أوجدنا أن جميع شروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد محققة وان بعض المتغيرات المستقل ذات معنوية إحصائية يمكننا كتابة صيغة نموذج انحدار التأثيرات الثابتة كما يلي:

$$Z = \beta_0 + \beta_1(LONG_TERM) + \beta_2(MEDIUM_TERM) + \beta_2(SHORT_TERM)$$

Y : المتغير التابع. β_0 : الثابت. $\beta_1, \beta_2, , \beta_2$: ثوابت المتغيرات المستقلة.

ومن الجدول (١٠) يمكننا استخراج معادلة الانحدار الخطي المتعدد وقد تم استبعاد التسهيلات طويلة الآجل كونها لا تحمل أثر في الناتج المحلي الإجمالي، ويكون النموذج على الشكل التالي:

$$Y = 448765.9 + 11.51396\ (SHORT_TERM)$$

ويمكننا استنتاج ان التسهيلات قصيرة الآجل هي ذات تأثيرا على المتغير التابع من خلال قيمة الثابت المرافقة لها حيث انه كلما كبرت قيمة الثابت كلما ازداد التأثير على المتغير التابع، ويكون هذا التأثير ايجابيا عندما تكون إشارة الثابت موجبة وسلبيا عندما تكون إشارة الثابت سالبة، ومن معادلتنا الأخيرة نستنتج أن التسهيلات قصيرة الآجل كانت ذا تأثير إيجابي وهذا ما يجب التوجه اليه من ناحية العمل على التسهيلات ذات سرعة كبيرة بدوران رأسمال والابتعاد عن التسهيلات طويلة الآجل والمتوسطة وذلك بسبب التضخم المتنامي خلال هذه المرحلة مما يهدد بانخفاض تقييم راس المال وتبدده، وإن تفسير هذه العلاقة الإيجابية قد يعود إلى أن هذه التسهيلات قد ذهبت في مجال الاستثمار التجاري أو الصناعي فقد انعكست على شكل تسهيلات خارج الميزانية أو سندات أو جاري مدين وجميعها تهدف إلى رفع رأس المال العامل في الاقتصاد

ونستنتج مما سبق بأنه هناك ضعف كبير في النشاط المصرفي وخاصة في مجال الطويل الآجل ومتوسط الآجل وهو بحاجة إلى إعادة صياغة ومتابعة حثيثة من قبل المصارف في تتبع قنوات صرف التسهيلات بحيث أن تذهب للجانب الإنتاجي سواء السلعي أو الخدمي والابتعاد قدر الإمكان عن الإنفاق المستهلك للتسهيلات لضمان أثر إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي.

• الاستنتاجات والتوصيات:

❖ الاستنتاجات:

١. وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتسهيلات قصيرة الآجل المقدمة من المصارف السّورية العاملة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار **11.51396** الأمر الذي يُشير إلى وجود تأثير ضعيف نسبيا للتسهيلات قصيرة الآجل في الناتج المحلي الإجمالي.

٢. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات طويلة الآجل المقدمة من المصارف السّورية العاملة في الناتج المحلي الإجمالي.

٣. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات متوسطة الآجل المقدمة من المصارف السّورية العاملة في الناتج المحلي الإجمالي.

❖ **التوصيات :**

١) العمل على استعادة القدرة على المنح الفعلي، والعمل على رفع مساهمتها بشكل يمكنها من إحداث أثر قوي يؤدي إلى تغير إيجابي في الناتج المحلي، وذلك بسبب الحاجة الملحة لرفع القدرة الإنتاجية والصناعية وتوسع حجم الخدمات المجتمعية وذلك لما واجهته البلاد خلال الحرب.

٢) إعادة صياغة ومتابعة حثيثة من قبل المصارف في تتبع قنوات صرف التسهيلات بحيث ان تذهب للجانب الإنتاجي سواء السلعي أو الخدمي والابتعاد قدر الإمكان عن الإنفاق المستهلك للتسهيلات لضمان أثر إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي.

٣) العمل على تفعيل كافة القطاعات الاقتصادية التي أثبتت تراجعا والعمل على تحسين المؤشرات الاقتصادية ودعمها بالتمويل سواء المصرفي والإنفاق الحكومي.

٤) تبين نتائج التحليل ضعف تأثير المتغيرات في النماذج التي تم التوصل إليها، بالرغم من الأهمية التي تتمتع بها هذه المتغيرات والمتعارف عليها اقتصادياً، الأمر الذي يتطلب العمل على تطويرها وجعلها اكثر فاعلية.

❖ **المراجع:**

1. *Apriani, D; Atahau,R ; Cronje,T. (2014). Loan Portfolio Structure And Performance Of Government-Owned Banks In Indonesia: Does Size Matter? Indonesia: University Of Australia.*
2. *AL-Ammar,R; Ismail,Z. (2017). Study The Effect Of Quantitative Economic Variables On Credit Risk In Private Commercial Banks Operating In Syria Using The (ARDL) Model. Tishreen University Journal For Research And Scientific Studies.(مرجع عربي)*
3. *Badrawi,SH . (2015). The Effect Of Exchange Rate Regimes On Economic Growth In Developing Countries Is A Standard Study Using Panel Data For A Sample Of 18 Developing Countries (1980-2012). Algeria: University Of Abi Bakr Belkaid, Tlemcen. (مرجع عربي)*
4. *AL-Baqoni,M. (2006). Banking Facilities In A Market Economy. Damascus: Damascus University.(مرجع عربي)*
5. *AL-Batran,A. (2013). The Relationship Between Inequality Between Income Distribution And Economic Growth: An Empirical Study On A Group Of Countries For The Period (1980-2010). Palestine - Gaza: Al-Azhar University - Master Thesis(مرجع عربي)*
6. *Daher,H; Ahmed,R. (2017). Study The Reciprocal Relationship Between Private Bank Credit And The Performance Of The Industrial Sector In Syria. Tishreen University, Faculty Of Economics.(مرجع عربي)*
7. *Doer,S ; Schaz,PH . (2017). Bank Loan Supply During Crises:The Importance Of Geographic Diversi. ZURICH, BERLIN,GERMANY: University Of Zurich,Humboldt University Of Berlin.*
8. *AL-Hindi,M. (2011). Management Of Commercial Banks. Alexandria: Dalta Typing Center. (مرجع عربي)*
9. *AL-Jammal,Z . (2012). Model Selection In Static And Random Long Data Models. Iraq: The Iraqi Journal Of Statistical Sciences.(مرجع عربي)*
10. *Kanaan,A. (2015). Banking Management And Banking Policy. Damascus University. (مرجع عربي)*
11. *AL-Maliki,S . (2013). The Relationship Between The Size Of The Industrial Establishment And The Technical Progress In The Kingdom Of Saudi Arabia. Kingdom Of Saudi Arabia: King Saud University.(مرجع عربي)*

12. *Sabbah,B. (2008). Factors Affecting The Degree Of Safety Of Commercial Banks Operating In Palestine. Palestine: The Islamic University.(مرجع عربي)*
13. *Samah,M. (2005). Recent Trends In Banking Services. Constantine: University Of Menori.*
14. *Shorbagy,M. (2011). The Impact Of Information And Communication Technology On Economic Growth In The Arab Countries. Algeria: Faculty Of Economic, Business And Management Sciences.(مرجع عربي)*